



تبني الاقتصاد الأزرق كمسار جديد للدول النامية - دراسة حالة الجزائر

Adopting the blue economy as a new path for developing countries

- Algeria case study-

بومعرافي ريم*، جامعة أبي بكر بلقايد (الجزائر)، مخبر ميكاس، rym.boumarafi@univ-tlemcen.dz

بوبو نعيمة، المدرسة الوطنية المتعددة التقنيات (ENPO)، boubou_naima@yahoo.fr

تاريخ الارسال: 2023/04/06	تاريخ القبول: 2023/06/17	تاريخ النشر: 2023/06/19	المؤلف المرسل: بومعرافي ريم
---------------------------	--------------------------	-------------------------	-----------------------------

الملخص:

ان تنوع اقتصاد أية دولة بالاعتماد على قطاعها الساحلي والبحري أمر بالغ الأهمية، حيث يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على مفهوم الاقتصاد الأزرق، الذي يمكن للمحيطات والبحار أن تكون القوة المحركة لها، كما يمكن أن يساهم كمسار جديد وفعال على صعيد الدول النامية نظرا لما تملكه من إمكانيات يمكن ان تستفيد من الروابط الأمامية والخلفية للاقتصاد الأزرق مع مختلف قطاعات الاقتصاد، من خلال المساهمة في زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة النمو في القطاع الساحلي والبحري.

توصلت الدراسة إلى انه من أجل دعم التحول إلى هذا النهج الجديد، يجب تسخير مزيد من إمكانيات سواحل الجزائر، من خلال مختلف البرامج التنموية المعتمدة للنهوض بهذا القطاع وتحقيق استدامته.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الأزرق، الساحل الجزائري، تنوع الاقتصاد الوطني، الدول النامية.

abstract:

The diversification of the economy of any country depending on its coastal and marine sector is very important, as this research aims to shed light on the concept of the blue economy, in which the oceans and seas can be the driving force for it, and it can also contribute as a new and effective path at the level of developing countries due to what they possess. From the possibilities that can benefit from the forward and backward links of the blue economy with various sectors of the economy, by contributing to increasing the growth of the gross domestic product, and increasing growth in the coastal and marine sector.

The study concluded that in order to support the transition to this new approach, more potentials of the Algerian coasts must be harnessed, through various approved development programs to advance this sector and achieve its sustainability.

Keywords : the Blue Economy, the Algerian coast, diversifying the national economy, developing countries.

1. مقدمة:

لقد أدرك المجتمع الدولي خلال السنوات الأخيرة الأهمية التي أضحت يكتسبها الاقتصاد الأزرق باعتباره محركاً للنمو، فقد أدت الأنماط المعتمدة في مجالي الإنتاج والاستهلاك والتي كانت تفتقر للاستدامة اللازمة إلى الاستغلال المفرط للموارد المتاحة على اليابسة، بل وحتى إلى نضوبها، مما دفع الدول الساحلية إلى التوجه نحو الموارد البحرية التي تتيح إمكانات مهمة من شأنها أن تحفز النمو الاقتصادي وتكفل الرفاه الاجتماعي، مع ضمان حماية البيئة وفي هذا السياق، يمثل الاقتصاد الأزرق فرصة جديدة تنسجم تمام الانسجام مع روح الاستدامة والقدرة على الصمود التي تدعو إليها خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030، وهكذا يساهم الاقتصاد الأزرق في تحقيق أهداف هذه الخطة، لاسيما الهدف رقم 14 الذي يسعى إلى "حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة". وعلى مستوى القارة الإفريقية، أدرج الاتحاد الإفريقي بشكل واضح هذا الطموح في رؤيته الواردة في أجندة 2063: "إفريقيا التي نريد"، كما اعتبر الاقتصاد الأزرق "رافعة جديدة لتحقيق النهضة الإفريقية"، وسيكون الاقتصاد الأزرق في إفريقيا مساهماً رئيسياً في تحقيق التحول القاري والنمو، من خلال تطوير المعارف في مجالي التكنولوجيا الحيوية البحرية والمائية، والنهوض بالصناعة البحرية في جميع أنحاء القارة، وتطوير النقل البحري والنقل عبر الأنهار والبحيرات، والنهوض بقطاع الصيد، واستغلال وتنمين الموارد المعدنية غير المستغلة بعد ويمكن للاقتصاد الأزرق أن يضطلع بدور رئيسي في تحقيق التحول الهيكلي لإفريقيا والدفع بعجلة النمو الاقتصادي المستدام والتنمية الاجتماعية.

1.1 طرح الإشكالية: لقد برز في السنوات الأخيرة مفهوم الاقتصاد الأزرق من رحم الاقتصاد الأخضر، حيث كانت جماعات حماية البيئة، المجتمع المدني والمؤسسات الدولية تطالب بالاستغناء عن التنمية الاقتصادية التقليدية التي تعتمد على الوقود الأحفوري، بنموذج نمو أخضر أقل اعتماداً على الكربون، بعدها برز خيار ثالث أكثر تنافسية وهو الاقتصاد الأزرق، الذي يهتم باستدامة قطاع السياحة الساحلية والثروة المائية والسمكية التي تعد اليوم صناعة بحد ذاتها تقدر بمليارات الدولارات، كما تعتبر مصدر حيوي للغذاء والتغذية وفرص العمل والتجارة والرفاهية الاقتصادية والترويج عن النفس، و حتى يتسنى للجزائر تفعيل قطاع السياحة الساحلية والصيد البحري مستقبلاً، يجب تكوين نظرة مستقبلية هادفة تساعد على وضع إستراتيجيات ومسارات جديدة وفعالة، والتي قد تكون من ضمنها إستراتيجية الاقتصاد الأزرق، بناءً على ما سبق يمكن طرح التساؤل التالي :

كيف يساهم الاقتصاد الأزرق كمسار جديد لنمو اقتصاد الجزائر؟

2.1. التساؤلات الفرعية:

- على ضوء التحديد السابق لمشكلة الدراسة، يمكن طرح عدد من الأسئلة التي تسعى الدراسة إلى الإجابة عنها وهي :
- ماذا يقصد بالاقتصاد الأزرق، وماهي أهم نشاطاته؟
 - ماهي أبعاد تجسيد الاقتصاد الأزرق في الجزائر؟
 - هل يقتصر الاقتصاد الأزرق على مياه البحار والمحيطات فقط؟
 - كيف يساهم الساحل البحري الجزائري في رصيد قطاع الصيد البحري وتنويع الاقتصاد الوطني؟

3.1. الفرضية:

بني هذا البحث على فرضية أساسية على الشكل التالي: "يعد الاقتصادي الأزرق كمسار حديث للدول النامية وخاصة للأقاليم الساحلية بالجزائرية، من خلال تنويع مصادر الدخل وإيجاد مصادر أكثر ديمومة تساهم في النهوض بالاقتصاد الوطني وتجعله مبنيا على قاعدة متنوعة من الموارد.

4.1. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذا البحث، في معرفة مدى نجاعة الاقتصادي الأزرق كاستراتيجية وطريق جديد للدول النامية وبالجزائر خاصة من خلال تفعيل أنشطته، مع تامين الثروة البحرية التي تزخر بها الجزائر، بحيث يمكن أن يصبح بديلا اقتصاديا مهما من شأنه أن يساهم في نمو الدخل الوطني، بالإضافة إلى إيجابياته على المستوى البيئي، الاجتماعي والثقافي للمجتمع المحلي.

5.1. أهداف الدراسة:

- إلقاء الضوء على الاقتصادي الأزرق وأهميته، ومعرفة ركائزه الأساسية لغرض رسم المسارات الجديدة لتحقيق التنمية عبر مياه المحيطات والبحار.
- معرفة مستقبل الدول النامية خاصة الجزائر في سياق الاقتصادي الأزرق، لتعزيز الاقتصادي الوطني وتنويع مصادر الدخل.
- التطرق لأهم المخططات والبرامج والتدابير لتنمية ودعم الاقتصادي الأزرق في الجزائر.

6.1. منهجية الدراسة:

للوصول إلى الأهداف المعلنة يعتمد البحث على المنهج الافتراضي الاستنتاجي، منطلقا من استقراء المعطيات الواقعية إلى الدراسات والأبحاث العالمية المتاحة.

7.1. الدراسات السابقة:

- دراسة (بن عباس، 2019) مقال بعنوان " التوجه نحو الاقتصادي الأزرق... كمسار جديد لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر عبر البحر المتوسط"، مجلة العلوم الإنسانية أم البواقي، العدد 6، يهدف المقال إلى تسليط الضوء على مفهوم الاقتصادي الأزرق، الذي يشمل المجموعة الكاملة لأشكال التنمية، التي يمكن للمحيطات والبحار أن تكون القوة المحركة لها، كما يمكن أن يساهم كمسار جديد وفعال في استخدام السياحة الساحلية والأنشطة البحرية في الاقتصادي الجزائري وهذا نظرا لما تملكه من إمكانيات قد تمثل احد البدائل المطروحة للتنمية المستدامة، وتوصلت الدراسة إلى انه من أجل دعم التحول إلى هذا النهج الجديد، يجب تسخير مزيد من إمكانيات سواحل الجزائر، من خلال مختلف البرامج التنموية المعتمدة للنهوض بهذا القطاع وتحقيق استدامته.

- دراسة (مسكين، زرقوط، 2019) مداخل علمية بعنوان " التوجه نحو الاقتصادي الأزرق وأثره على التنمية المستدامة" الملتقى الدولي الثامن حول: الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية 02/03 ديسمبر 2019 - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي

هدفت هذه الدراسة الى تسليط الضوء على أهمية الاقتصاد الأزرق كتوجه تنموي عالمي، و هذا من خلال توضيح السياق النظري للاقتصاد الأزرق والتنمية المستدامة، و من ثم إبراز دور الاقتصاد الأزرق في دعم أهداف التنمية المستدامة في العالم، من خلال الاستخدام المستدام للمسطحات المائية، و بالتالي التوزيع المتكافئ للثروات بين الأجيال، كتحقيق الرفاه للإنسان، و الوصول في الأخير إلى نتائج تعكس واقع الاقتصاد الأزرق في العالم، واستنباط توصيات من شأنها أن تساعد في توعية الرأي العام بضرورة تضافر المساعي الدولية لاستخدام المسطحات المائية بنظرة مستدامة أولا وليس بنظرة سوقية تنافسية بين مختلف المستثمرين في العالم فقط.

- دراسة (عدالة، 2021) مقال علمي بعنوان " تبني استغلال الطاقات المتجددة البحرية كدعامة لتعزيز الاقتصاد الأزرق تجربة نيويورك للرياح البحرية " ، مجلة علمية دولية محكمة متخصصة في المجال الاقتصادي تصدر عن مخبر البحث "استراتيجية التحول إلى اقتصاد أخضر"، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، هدفت هذه الدراسة الى البحث عن كيفية استغلال الجزائر لمجالها البحري ومواردها المائية، في توجيهها نحو بلورة نموذج استراتيجي تنموي جديد تحت مظلة مفهوم الاقتصاد الأزرق لتعزيز التنمية المستدامة، وخلصت الدراسة في الأخير الى وضع نموذج مقترح يحقق ذلك، ينطلق من ثلاثية: الاستدامة، الخصوصية الجهوية والقدرة على دمج النشاطات التجارية وغير التجارية في استغلال الموارد المائية، وينتهي الى تعزيز النمو الاقتصادي والاندماج الاجتماعي في الجزائر.

كما خلصت الدراسة الى أن الجزائر لديها إمكانيات ونطاق لبلورة توجه حقيقي واستراتيجي نحو الاقتصاد الأزرق المستدام ولكن الالتزامات السياسية القوية، والكثير من الأبحاث والوعي المجتمعي والموقف لتحسين التبعية مطلوبة لتحقيق الازدهار المستدام على المدى المتوسط والطويل في هذا المجال.

-دراسة (BOUSHAB , 2008) THÈSE POUR LE DOCTORAT D'ÉTAT EN DROIT

«L'ALGÉRIE ET LE DROIT DES PÊCHES MARITIMES»

UNIVERSITÉ MENTOURI (CONSTANTINE) FACULTÉ DE DROIT INTERNATIONAL.

يركز هذا البحث بشكل أساسي على الجوانب القانونية للصيد في البحر في الجزائر حيث يمارس الصيد في البحر منذ فترة طويلة بدون رقابة، ولكنه أهمل حتى وقت قريب إلى حد ما خضعت لطفرات سريعة في السنوات الأخيرة، أصبح قطاعاً مهماً في الاقتصاد الوطني، الذي يتم تعزيزه في هذا من خلال الساحل الممتد والبحر الغني لمصايد الأسماك، ولكنها محدودة نسبياً بسبب القيود الدولية المتزايدة التقييد في التشريع.

8.1. خطة الدراسة:

تم تقسيم الدراسة الى جزأين، الأول نظري يستعرض مفاهيم أساسية حول الاقتصاد الأزرق وأهم الأنشطة التي يمتاز بها، بالإضافة الى إبراز دوره ومكانته في الدول النامية باعتباره محركاً حقيقياً للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، أما الجزء الثاني فهو تحليلي يخص دراسة واقع الاقتصاد الأزرق في الجزائر والى أي مدى يمكن أن يساهم في التنوع الاقتصادي وزيادة الدخل الوطني التي يمكن للساحل البحري أن يكون القوة المحركة لها.

2. الإطار المفاهيمي للاقتصاد الأزرق

تعد البحار والمحيطات، بوصفها محركاً للنمو الاقتصادي، أحد العوامل الرئيسية التي تحدد قوة الدول ومستوى تنميتها. وفي هذا الصدد، تشير التقديرات إلى أن البحار والمحيطات توفر 4.5 مليون منصب شغل، بقيمة مضافة إجمالية تناهز 500 مليار أورو سنوياً. وعلى سبيل المقارنة، فلو كانت البحار والمحيطات دولة من الدول، لشكلت هذه الأخيرة القوة العالمية السابعة من حيث الثروة التي تنتجها، لقد ظهر مفهوم الاقتصاد الأزرق في سنة 1990، حيث أطلقه رجل الأعمال و الاقتصادي البلجيكي غونتر بولي (Pauli Günter)، وهو مفهوم يهدف إلى إدماج الأنشطة البحرية ضمن اقتصاد دائري، من خلال مبدأ التجدد الطبيعي. ويراد لهذا المفهوم أن يكون محاكاة حيوية للطبيعة من حيث كونه مستوحى من قوى الطبيعة المتجددة. وفي هذا الصدد، فإنه من الممكن الاستمرار في استغلال البحار والمحيطات والوصول إلى هدف " صفر نفايات "، من خلال الابتكار التكنولوجي وفرص إعادة التصنيع التي يمنحها. (سفيان و شريط، 2021، 30)

1.2. مجالات الاقتصاد الأزرق

تم اعتماد العديد من التعاريف لهذا المفهوم، وفق السياق والرقعة الجغرافية المستهدفة. وقد وُضعت هذه التعاريف في البداية من قبل المؤسسات الدولية التي تُعنى بدراسة الاستراتيجيات الوطنية والاقليمية ذات الصلة بالاقتصاد الأزرق. ونورد فيما يلي بعضاً من هذه التعريفات: يُعرّف برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الذي أطلق مفهوم الاقتصاد الأزرق على صعيد البلدان الجزرية، وفي مقدمتها جزر الكاريبي، هذا المفهوم على النحو التالي «:هو اقتصاد يؤدي إلى تحسين الرفاه الإنساني وتعزيز العدالة الاجتماعية، مع التقليل بشكل كبير من المخاطر البيئية وندرة الموارد» أما البنك الدولي، الذي عمل على توسيع نطاق مفهوم الاقتصاد الأزرق ليشمل بلداناً نامية أخرى في جميع أنحاء العالم، فقد اختار التعريف التالي «: هو مجموع القطاعات الاقتصادية والسياسات ذات الصلة التي تحدد معاً ما إذا كان استخدام موارد المحيطات مستداماً» تُعرّف المفوضية الأوروبية، التي اعتمدت الاقتصاد الأزرق كنموذج جديد للنمو بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي، الاقتصاد البحري كما يلي «يشمل الاقتصاد البحري، المعروف أيضاً بالاقتصاد الأزرق أو اقتصاد البحر، جميع الأنشطة الاقتصادية المتعلقة بالمحيطات والبحار والسواحل».

بالإضافة إلى ذلك، تعتبر مبادرة التنمية المستدامة للاقتصاد الأزرق التي أطلقها الاتحاد من أجل المتوسط أن الاقتصاد الأزرق هو بمثابة سياسة للجوار والتزام بالمحافظة على الثروات السمكية، كما أنه يسعى إلى بلوغ ثلاثة أهداف رئيسية، هي: مجال بحري أكثر أمناً، واقتصاد أزرق ذكي وقادر على الصمود، وحكامة أمثل للبحر وموارده.

يملك الاقتصاد الأزرق قدرات هائلة من حيث توليد الدخل، وفرص العمل، وتنوع الصادرات، إلا أن تحقيق أكبر قدر من العوائد يتطلب مزيداً من التخطيط الجيد والاستثمارات والتركيز على القطاعات ذات الأولوية منه بناء على الإمكانيات المتاحة، وفيما يلي عرض موجز لقطاعات الاقتصاد الأزرق: (الأخضر و محمدي 2019، 29)

- الصيد البحري.
- التكنولوجيا الحيوية البحرية.
- التعدين في سواحل وأعماق البحار والمحيطات.

- السياحة البحرية والترفيهية.
- الطاقة المتجددة البحرية.
- الشحن والموانئ والخدمات اللوجستية (البحرية).
- الصناعات البحرية.
- التجارة وتكنولوجيات الإتصال والمعلومات البحرية.
- تربية الأحياء المائية.
- التعليم والبحوث البحرية.

2.2 مكانة الاقتصاد الأزرق في الدول النامية

يعرف الاقتصاد الأزرق على صعيد الدول النامية، باعتباره محركاً حقيقياً للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وفي هذا الصدد، تعد البحار والمحيطات، بوصفها محركاً للنمو الاقتصادي، أحد العوامل الرئيسية التي تحدد قوة الدول ومستوى تنميتها، حيث إن البحار والمحيطات توفر 4.5 مليون منصب شغل، وتخلق قيمة مضافة إجمالية تناهز 500 مليار أورو سنوياً. وقد ساهمت المؤسسات الدولية في تطور مفهوم الاقتصاد الأزرق وتعريفه، بدءاً ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة، الذي أطلق هذا المفهوم على صعيد البلدان الجزرية، وفي مقدمتها جزر الكاريبي؛ ثم البنك الدولي، الذي عمل على توسيع نطاق المفهوم ليشمل بلداناً نامية أخرى؛ ثم بعد ذلك المفوضية الأوروبية؛ ثم في مرحلة لاحقة الاتحاد من أجل المتوسط والاتحاد الإفريقي.

كما يركز الاقتصاد الأزرق على عدد من المبادئ وعلى سبيل المثال، تستند اللجنة الاقتصادية الإفريقية التابعة للأمم المتحدة إلى المبادئ الأربعة التالية كأسس الاقتصاد الأزرق: الحرص على التدبير والاستخدام المستدامين للأنظمة الإيكولوجية المائية والموارد ذات الصلة بها، من خلال اعتماد مقاربة متعددة القطاعات، مع التركيز على خلق القيمة المضافة وإحداث فرص الشغل واكتساب المهارات والتكنولوجيات العامة وتقوية الروابط بين الاقتصاد الأزرق والقطاعات الأخرى؛ الاستثمار الأمثل للمنافع الاجتماعية والاقتصادية المتأتية من التنمية المستدامة للأوساط المائية، بمشاركة الفاعلين المعنيين على جميع المستويات وفي جميع المراحل، وذلك من أجل تحقيق نمو مدمج ومراعٍ لمتطلبات المناصفة بين النساء والرجال، وتعزيز الأمن الغذائي؛ المحافظة على الأنظمة الإيكولوجية المائية والموارد المرتبطة بها عن طريق الحد من التهديدات والآثار الناجمة عن التغيرات المناخية وعن الكوارث الطبيعية؛ تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بحفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام وضمان ولوج الجميع إلى الماء وإلى خدمات التطهير (SIOUI, 2014, 24).

وأخيراً، يشمل الاقتصاد الأزرق سلسلة من الأنشطة الاقتصادية المتنوعة بشكل كبير، التي تمثل أرضية لتحقيق النمو الاقتصادي في القطاع البحري أو النمو الأزرق. ويشير هذا المفهوم إلى تطوير واستخدام الإمكانيات التي تزخر بها المحيطات والبحار وجميع البنيات التحتية ذات الصلة بها. ويهدف النمو الأزرق إلى تعبئة الإمكانيات غير المستغلة للمحيطات والبحار والسواحل، بما يمكن من توفير فرص للشغل وخلق القيمة الاقتصادية. (عامر ماهر عبد العزيز، 2020، 74)

3. واقع الاقتصاد الأزرق في الجزائر

من المتوقع أن تؤثر أزمة كوفيد-19 الأخيرة بشكل كبير على قطاعات الاقتصاد الأزرق في البحر الأبيض المتوسط مثل السياحة والنقل البحري ومصائد الأسماك، على سبيل المثال فقد انخفضت أسعار منتجات المصايد البحرية في المنطقة بنسبة تتراوح بين 20٪ و 70٪ خلال تفشي فيروس كورونا المستجد (كوفيد -19) مدفوعاً بشكل أساسي بالانخفاض الحاد في الطلب من صناعة الفنادق/ المطاعم/ السياحة، والقدرة المحدودة على التصدير إلى الأسواق الدولية والإفراط المؤقت في توافر الأسماك الطازجة مما يؤدي إلى الهدر. (Benoit, 2021, 46)

1.3. المخاطر الجزائرية في ديناميكية الاقتصاد الأزرق بالقارة الإفريقية.

على مستوى القارة الإفريقية، لا تعترف استراتيجية الاقتصاد الأزرق بالحدود الجيوسياسية كما أن تنوعها البيولوجي يتجاوز حدود الدول، مما يحتم تنسيق جهود تنمية هذا القطاع بين مجموع البلدان المجاورة. لذلك، فقد نصت أجندة الاتحاد الإفريقي لعام 2063 على مسألة التنسيق المستمر واعتماد مقارنة استباقية في تنمية الاقتصاديات الزرقاء بين بلدان شمال إفريقيا، وفي هذا الصدد ينبغي استحضار المبادئ التالية :

- تبادل المعارف والمعطيات.
- التخطيط المندمج على المستوى الإقليمي.
- اعتماد سياسة بحرية خاصة.
- حكمة توطر عمل الحكومات، ويستوعبها المجتمع بشكل جيد، بما يعزز الثقة في نجاعتها على المستوى الإجرائي.
- التعاون بين الحكومات وقطاع الصناعة، ووضع الأدوات المناسبة لاستقطاب الرساميل اللازمة.

وستمكن هذه المبادئ الدول الإفريقية من بناء رأس مالها التقني والبشري والاستفادة من مجموعة واسعة من المعارف التي تعزز النمو المستدام للاقتصاد الأزرق. (NDOUTOUM Jean-Pierre, 2019, 135)

وفي هذا السياق، أصدرت اللجنة الاقتصادية الإفريقية التابعة للأمم المتحدة في مارس 2016 دليلاً عملياً، يدعو الدول إلى توفير المؤسسات اللازمة والوسائل الملائمة من أجل الاستغلال الأمثل للإمكانات التي يتيحها الاقتصاد الأزرق. وشددت اللجنة الاقتصادية لإفريقيا في تقريرها على أهمية الاستراتيجية البحرية المندمجة للاتحاد الإفريقي في أفق سنة 2050، والتي تشمل أيضاً الميثاق الإفريقي للنقل البحري، وبغية تسريع وتيرة تنفيذ هذه الاستراتيجية، وفي الوقت نفسه، توضيح مقاربات مختلف النصوص الدولية ذات الصلة، كاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار أو اتفاقية "مونتريغو باي"، يقدم هذا الدليل العملي إرشادات حول الخطوات الواجب اتباعها من أجل إدماج الاقتصاد الأزرق في جميع السياسات الوطنية والإقليمية والقارية، وكذا في جميع المخططات والقوانين والأنظمة. واستكمالا لهذا العمل، أنجز المكتب شبه الإقليمي التابع للجنة الاقتصادية لإفريقيا في شمال إفريقيا) والذي يضم 7 بلدان هي المغرب والجزائر وتونس وليبيا ومصر والسودان وموريتانيا) دراسة لتقييم إمكانات النمو الأزرق لقطاعين رئيسيين من قطاعات الاقتصاد الأزرق، هما: النقل البحري والسياحة الساحلية في البلدان السبعة في هذه المنطقة، وستتم مناقشة نتائج هذه الدراسة خلال المؤتمر

الرفيع المستوى المزمع تنظيمه في نوفمبر 2028 في نيروبي، بكينيا. وهذا يؤكد مدى الاهتمام المتزايد الذي يوليه عدد كبير من البلدان الإفريقية لإدماج استراتيجية الاقتصاد الأزرق في سياساتها العمومية.

2.3 واقع الاقتصاد الأزرق في الجزائر:

إن الموارد المائية في الجزائر لها طابعا استراتيجيا في مسار التنمية الشاملة للبلاد لارتباطها الوثيق بالتنمية المستدامة ولأن الماء في الجزائر مورد نادر وثمين يقتضي ترشيد استعماله لتلبية حاجيات السكان والاقتصاد الوطني دون رهن حاجيات الأجيال القادمة.

وتصنف الجزائر ضمن الدول الفقيرة في العالم من حيث الإمكانيات حيث ترتب تحت الحد الأدنى النظري للندرة التي يحددها البنك العالمي بـ 1000 م³/فرد سنة حيث أن الراتب المائي النظري في الجزائر الذي كان في عام 1962 يقدر بـ 1500 م³/فرد سنة، تراجع عام 1999 إلى 500 م³/فرد سنة.

وتزداد حدة مشكلة الماء في الجزائر بسبب الخصائص المناخية التي تتراوح بين الجاف وشبه جاف على معظم الأراضي الجزائرية وهي بالتالي غير وفيرة للأمطار مما يهدد بتناقض الموارد في وقت يزداد فيه الطلب على هذا المورد بفعل النمو الديموغرافي ولتنامي القطاعات المستهلكة كالصناعة والفلاحة والسياحة.

كما أن الجزائر بالنظر لمساحتها الكبيرة تتميز بندرة المياه السطحية التي تنحصر أساسا في جزء من المنحدر الشمالي للسلسلة الجبلية الأطلسية وتقدر الإمكانيات المائية للجزائر بأقل من 20 مليار م³، 75 % منها فقط قابلة للتجديد وتشمل الموارد المائية غير المتجددة والطبقات المائية في شمال الصحراء.

يقدر عدد المجاري المائية السطحية في الجزائر بنحو 30 مجرى معظمها في إقليم التل، وهي تصب في البحر المتوسط وتمتاز بان منسوبها غير منتظم وتقدر طاقتها بنحو 4.12 مليار م³، رغم حساسية مشكل الماء في الجزائر، فإن الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال لم تول الأهمية اللازمة لهذا القطاع الحيوي في برامج التنمية الوطنية.

ويقدر الخبراء عدد المواقع الملائمة لبناء السدود في الجزائر من الناحية النظرية بنحو 250 موقعا، لكن عدد السدود الصغيرة والمتوسطة ومنها 50 سدا كبيرا بطاقة تخزين تفوق 10 ملايين م³، يبلغ حجم تخزينها الإجمالي 908.4 مليار، لكن متوسط حجم المخزون المتوفر في العشر سنوات الأخيرة قدر بنحو 75.1 مليار م³، فقط ما يعادل 40% من طاقة التعبئة الإجمالية النظرية بسبب الظروف المناخية (الجفاف) ومشكل توكل السدود.

كما يجري العمل حاليا في برنامج إنشاء 22 سدا جديدا بطاقة إجمالية نظرية تساوي 7 مليارات م³، ومن بين هذه المشاريع سد بن هارون (ولاية ميله) وسد كدية اسردون (ولاية البويرة) الذين يعدون أكبر السدود في الجزائر بطاقة 960 مليون م³، في حتين تجري الدراسات لإعداد مشروع بناء 52 سدا. (الرحمن، 2010، 56)

تعتبر الحكومة الجزائرية أن للماء جانبا اقتصاديا غير أنها تعتبر أيضا أن الجانب الاجتماعي للماء يغلب الجانب الاقتصادي. وهذا ما دفع الحكومة الجزائرية إلى عدم تطبيق السعر الحقيقي للماء. هناك نظام بالنسبة لتوزيع المياه، ونظام بالنسبة للتسعيرة وتوجد عدة طبقات داخل التسعيرة. أما بالنسبة للمواطن العادي، فهو يتمتع بسعر شبه رمزي ولا يدفع

في الحقيقة إلا الثلث من سعر المتر المكعب للماء لأن قيمته بالنسبة للشركة الجزائرية للمياه، تتراوح بين 32 و38 دينار جزائري. ويدفع المواطن العادي قيمة 11 دينار جزائري فقط للمتر المكعب.

هناك تدوين من طرف ميزانية الدولة وهذا ما نطبقه أيضا بالنسبة للكهرباء. أما المياه الصحية فإننا نقوم بنفس الشيء. لكن تبقى مشكلة التبذير مطروحة نظرا للسعر المخفض للمياه، لذلك وضعنا خمس طبقات بالنسبة للصناعيين والإدارات ونطبق عليهم سعرا مرتفعا كذلك نقوم بحملات تحسيسية حول الماء في المدارس وفي التلفزيون ولكن هذا غير كاف. والجزائر تخطط لمشكل ندرة المياه، وأنها بصدد تحقيق الأمن الغذائي ببلوغها حصة 170 لتر للفرد في نهاية السنة الحالية، ومواصلة تدعيم قدرة التخزين، برفع عدد السدود إلى 82 سدا في 2014.

ومن هذا المنطلق يمثل الاقتصاد الأزرق فرصة جديدة تنسجم مع روح الاستدامة والصمود التي تدعو إليها خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030، وهكذا يساهم الاقتصاد الأزرق في تحقيق أهداف هذه الخطة، خاصة الهدف رقم 14 الذي يسعى إلى " حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة ". وعلى مستوى القارة الإفريقية، أدرج الاتحاد الإفريقي بشكل واضح هذا الطموح في رؤيته الواردة في " أجندة 2063: إفريقيا التي نريد"، كما اعتبر الاقتصاد الأزرق " رافعة جديدة لتحقيق النهضة الإفريقية (...) ويمكن للاقتصاد الأزرق أن يضطلع بدور رئيسي في تحقيق التحول الهيكلي لإفريقيا والدفع بعجلة النمو الاقتصادي المستدام والتنمية الاجتماعية...". كما تم تسليط الضوء على هذا الطموح خلال المؤتمر العالمي الأخير حول الاقتصاد الأزرق، الذي عقد في الفترة من 26 إلى 28 نوفمبر 2018 في نيروبي بكينيا، وضم هذا المؤتمر ما يقارب من 15000 مشارك من جميع أنحاء العالم، استحضروا الغاية المثلى المتمثلة في خلق المزيد من الرخاء للجميع، مع الحرص على الحفاظ على الموارد المائية بما يضمن حقوق الأجيال الحالية والمستقبلية، وأجروا مناقشات استراتيجية هدفها بحث سبل النهوض بموارد الاقتصاد الأزرق المستدام والمحافظة عليها، وتعزيز الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر وتحسين الصحة الغذائية، وإذا توفرت الإرادة الجماعية وتم بذل الجهود اللازمة على المستويات المحلية والوطنية والدولية، فيمكن للمجتمع الدولي أن يكتف من حجم الاستثمارات ويستفيد من الإمكانيات الكاملة التي تتيحها البحار والمحيطات من أجل تسريع وتيرة النمو الاقتصادي وخلق فرص الشغل ومكافحة الفقر. (الحفيظ، مسكين، بن يحيى، 2019، 116)

وينعقد المؤتمر تحت شعار الاقتصاد الأزرق والتنمية المستدامة ويركز على التقنيات الجديدة والابتكار في مجال البحار والمحيطات والأنهار والبحيرات، لبحث التحديات والفرص والشراكات الممكنة، ويوفر المؤتمر فرصة لبحث التقدم في مجالات عديدة كالأسماك، السياحة، النقل البحري، التنقيب في البحار، وفي أجندة التنمية المستدامة موضوعات المؤتمر تحديدا مرتبطة بأجندة التغير المناخي والسيطرة على التلوث والإنتاج، تسريع النمو الاقتصادي، فرص العمل ومكافحة الفقر، واستدامة الحياة البحرية.

3.3. انخراط الجزائر في ديناميكية الاقتصاد الأزرق بمنطقة البحر الأبيض المتوسط

بفضل موقعه الجيو استراتيجي المطل على البحر الأبيض المتوسط، فإن الجزائر يقع أيضاً في صلب الاستراتيجيات الإقليمية ذات الصلة بالاقتصاد الأزرق. وبصفته عضواً في الاتحاد من أجل المتوسط، وبفضل شراكاته الاستراتيجية مع الاتحاد الأوروبي، فإن الجزائر يحتل مكانة متميزة في مختلف الديناميات الإقليمية ذات الصلة، ويحظى بدعم استراتيجي مهم. وقد أطلق الاتحاد من أجل المتوسط مؤخراً مبادرة التنمية المستدامة للاقتصاد الأزرق في شمال البحر الأبيض المتوسط، تضم 10 بلدان منها الجزائر، ويعد التوجه نحو الفضاء المتوسطي أمراً ضرورياً بالنظر إلى أن البحر الأبيض المتوسط يعتبر خامس أكبر اقتصاد في المنطقة، بقيمة إجمالية تبلغ 4700 مليار أورو.

ويضم حوض البحر الأبيض المتوسط ساكنة تصل إلى 150 مليون نسمة ويتوفر على سواحل تمتد على طول 46000 كيلومتر، ويختر بموارد بحرية وثروات سمكية غنية، كما يحتضن 450 ميناء ومحطة مينائية، يمر عبرها نحو 30 في المائة من حجم المبادلات التجارية البحرية على الصعيد العالمي. كما تعتبر منطقة المتوسط ثاني أكبر وجهة لسياحة الرحلات البحرية السياحية في العالم، والتي يتضاعف حجمها أثناء الموسم السياحي. وعلى مستوى الاتحاد الأوروبي، يتيح قطاعا الصيد البحري وتربية الأحياء المائية إمكانات كبيرة من حيث النمو وفرص الشغل، حيث يوفران أزيد من 350.000 منصب شغل مباشر، وتشير التوقعات إلى إمكانية توفير الاقتصاد الأزرق أزيد من مليوني فرصة عمل بحلول سنة 2028.

4.3. الإقليم البحري الجزائري

يشمل الإقليم البحري وفقاً للقانون الدولي العام البحر الإقليمي والمياه الداخلية، كرس المشرع الدستوري هذه الفكرة بعبارة غامضة في المادة 12، وأول منطقة بحرية كرستها الجزائر بعد الاستقلال مباشرة هي بحر الإقليمي، تصل مسافتها إلى 12 ميل بحري، مسافة تجسدها المادة 03 من اتفاقية قانون البحار لعام 1982، دون أن تحدد الجزائر النقطة المرجعية لحساب هذه المسافة المتمثلة في خطوط الأساس بحيث أن المياه المحصورة بين اليابسة وهذه الخطوط تعد من المياه الداخلية بعد هذه الخطوط أغلى 12 ميل بحري في مياه إقليمية.

أما النظام القانوني للإقليم البحري الجزائري فتخضع المياه الداخلية للدولة الساحلية وقاع هذه المياه وباطنها والأجواء التي تعلوها للسيادة الكاملة والمطلقة للدولة الساحلية حسب المادة 02 من اتفاقية قانون البحار لعام 1982، فلهذه المنطقة نفس النظام القانوني للإقليم البري، أما البحر الإقليمي فهو خاضع لسيادة الدولة الساحلية باستثناء واحد فقط وهو حق المرور البري لكل السفن الأجنبية عبر هذه المياه، أما باطن هذه المنطقة والأجواء التي تعلوها تخضع للسيادة المطلقة للدولة الساحلية.

يمتد البحر الإقليمي للجزائر والشريط الساحلي على مسافة (حوالي 1644 كم)، وتتركز مياه الأودية الهامة في الإقليم التلي وتصب في البحر منها :

- وادي الشلف: وطوله 650 كم² يتبع من جبال عمور فرندة ويصب في البحر قرب ولاية مستغانم.
- وادي سيق: مساحته 1850 كم²، ينبع من جبال الضاية . (الهدى و أفلفيز، 2019، 55)
- وادي الهبرة (الحمام) مساحة حوضه 4982 كم²، يستمد مياهه من جبال الضاية وسعيدة .

▪ وادي سيبوس: حوضه 5488 كم²، ينبع من الأطلسين.

الشكل رقم 01: الرصيد البحري الجزائري



المصدر: موقع وزارة الصيد البحري الجزائري والمنتجات الصيدية، المركز الوطني للبحث والتنمية في الصيد البحري وتربية المائيات

<https://mpeche.gov.dz> 2023.

- **رصيد الإنتاج:** الآليات، التجهيزات، البنيات التحتية، والوعاء العقاري في المجال الحضري.
- **الرصيد الطبيعي:** الموارد الطبيعية، التراث الطبيعي، الموارد السمكية.
- **الموجودات الصافية الخارجية:** الأصول المالية.
- **الرأس المال البشري:** المعارف والعلوم، الكفاءات والمهارات.
- **الرصيد المؤسسي:** الحكامة، القوانين، المؤسسات.

5.3 تحديد المياه الإقليمية الجزائرية

المياه الإقليمية: هي مناطق مياه البحار والمحيطات التي تمتلكها دولة ما حق السيادة عليها وتتضمن هذه الحقوق: التحكم في الصيد، والملاحة، والشحن البحري، علاوة على استثمار المصادر البحرية، واستغلال الثروات المائية الطبيعية الموجودة فيها، معظم الدول المائة والعشرين التي لها حدود على البحار قد حددت ما بين 12 ميلاً بحرياً إلى عدة أميال بحرية مياهاً إقليمية لبلدانها.

وتتضمن المياه الإقليمية لبلد ما: مياهه الداخلية وبحاره الإقليمية، وتتضمن المياه الداخلية: البحيرات، والأنهار والمياه التي تشتمل عليها المناطق الساحلية والخلجان. ويقع البحر الإقليمي لبلد ما وراء شاطئه، أو وراء حدود مياهه الداخلية.

كما أن المياه الإقليمية تابعة لاتفاقيات الحدود الدولية بحيث أن لكل دولة عدة أميال تبعد عن شواطئها وتكون هذا الاميال تحت السيادة للدولة وهذا الاميال محددة ومعلومة حسب الاتفاقيات ، كشف تقرير رسمي صدر عن محافظة السواحل الجزائرية، أن مسافة الشريط الساحلي الجزائري تبلغ 1644 كلم، وليس 1200 كلم، كما كانت الإحصائيات تتداوله سابقا ويدرسه الطلبة في المدارس. وأفاد التقرير أن الحسابات السابقة لم تحتسب الالتواءات والاحتدابات، واكتفت بعملية الحساب الأفقي فقط الاستفادة من 444 كلم ينعش السياحة ويشجع الاستثمارات. يقول التقرير إن عدد البلديات الساحلية يصل 420 بلدية، تتواجد على طول الشريط الساحلي، الذي لم تكشف عنه الإحصائيات منذ الاستقلال وإلى غاية نهاية 2010، وأنه توجد مسافة قدرها 444 كلم تضاف إلى ال 1200 كلم التي تم إحصائها سابقا.

وإذا كانت الهندسة وآخر التكنولوجيات قد كشفت عن وجود هذه المساحة الإضافية، فإن الجزائر ملزمة بالاستثمار في الساحل لضمان عائدات بالعملة الصعبة خارج المحروقات، كما صرح بذلك رئيس جمعية هواة السفن، عبد اللطيف حمامة، في لقاء جمعنا به في عرض سواحل سيدي فرج أول أمس، وقال إن اللجوء إلى الاستثمار البحري يفيد المواطن والدولة، بدل التوجه إلى دول الجوار لقضاء العطل ونهاية الأسبوع.

وأضاف أن الإحصائيات الجديدة تؤكد بدقة مسافة السواحل التي تملكها الجزائر، والتي هي بحاجة إلى استغلال في الترفيه والصيد والسياحة، مثلما تحتاج إلى اعتناء بيئي ونقاء للمحيط لضمان العائدات والأرباح.

وتسعى محافظة السواحل وبالتنسيق مع المركبات السياحية إلى استحداث أقطاب سياحية تمتد على طول الساحل، لإنعاش السوق المحلية وبعث مشاريع تمتص البطالة من جهة، وتستقطب السياح الأجانب، بدل التفرج على سياحة الدول الجوارية، وكيفية استقطابها للجزائريين.

وتقول الأرقام الرسمية إن عدد زائري الجزائر سنويا في إطار السياحة يصل 2 مليون سائح، فيما يؤكد الخبراء أن العدد لا يتجاوز 300 ألف سائح سنويا، وهذا ما يتطلب اعتماد مخطط أصدقاء البحر، الذي حقق نتائج فعالة أوروبيا، لدرجة أنه يوظف أكثر من 50 ألف شاب في كل دولة، وبالتالي فهو مكسب سياحي وبيئي لأية دولة تطبق المخطط، والجزائر جاهزة لذلك، بالنظر إلى الإمكانيات ومختلف المؤسسات والكفاءات والموارد التي تمتلكها، لاسيما منها ما يتعلق بالجانب الطبيعي وسحر البحر. (النور، 2011، 93)

الشكل 02: خريطة توضح الحدود البحرية بين الجزائر وإسبانيا



المصدر : جريدة المجاهد، 2022، <https://elmoudjahid.net>

حسب المرسوم الرئاسي رقم 18-96 ل 2 رجب 1439 هـ الموافق ل 20 مارس 2018 يؤسس لمنطقة اقتصادية خالصة عرض السواحل الجزائرية.

وتمارس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية حقوقها السيادية وولايتها في منطقتها الاقتصادية الخالصة طبقا لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1982 لاسيما الجزء الخامس (5) منها.

ويتم تعيين الحدود الخارجية لهذه المنطقة الاقتصادية الخالصة (Zone Economique Exclusive ZEE) التي تحسب انطلاقا من خطوط الاساس المحددة بموجب المرسوم رقم 84-181 الصادر في أوت 1984، عن طريق الاحداثيات الواردة في المنظومة الجيوديزية العالمية (WGS84) والمبينة في الجدول الملحق بالمرسوم.

ويمكن أن تكون الحدود الخارجية للمنطقة الاقتصادية الخالصة (ZEE) عند الاقتضاء محل تعديل في إطار

اتفاقيات ثنائية مع الدول التي تكون سواحلها متلاصقة أو متقابلة مع السواحل الجزائرية طبقا لأحكام المادة 74 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1982.

ووفقا لقانون البحار تعد منطقة اقتصادية خالصة (ZEE) منطقة بحرية تمارس عليها الدولة حقوقا خاصة في الاستغلال واستخدام مواردها البحرية.

وتمتد المنطقة الاقتصادية الخالصة على مسافة 200 ميل بحري (حوالي 370 كم) مقاسة من خطوط الأساس الذي يبدأ منها قياس البحر الاقليمي.

وتعرف المادة 55 من اتفاقية قانون البحار المنطقة الاقتصادية الخالصة على انها "منطقة واقعة وراء البحر الاقليمي وملاصقة له يحكمها النظام القانوني المميز المقرر في هذا الجزء وبموجبه تخضع حقوق الدول الساحلية وولايتها وحقوق الدولة الأخرى وحرياتها للأحكام ذات الصلة من هذه الاتفاقية (amina & branis, 2022,75) .

4. خاتمة:

نستخلص من هذه الدراسة أنه بات موضوع الاقتصاد الأزرق حيويًا ومستقبليًا من حيث الاستثمار فيه، فقد اتجهت العديد من الدول والمنظمات إلى بناء خطط واستراتيجيات مستقبلية في هذا الإطار وتفعيل الدور الحيوي له، من حيث دراسة الفرص الممكنة وكيفية بناء أفكار جديدة ومنتجات حيوية، وبما أن الجزائر بحاجة لإيجاد مصادر أكثر ديمومة للاقتصاد الوطني حتى إلى تنويع مصادر الدخل بعيدا عن النفط، وتجعله مبنيا على قاعدة متنوعة من الموارد، وعلى هذا الأساس، فقد أصبح من الضروري على الدولة الاستفادة إلى أقصى حد من إمكانيات إقليمها البحري.

1.4 اختبار الفرضية

أثبتت الدراسة صحة فرضية تبني مفهوم الاقتصاد الأزرق كمسار حديث و أساسي للتنويع الاقتصادي والنمو المستدام وحماية البيئة للدول النامية ولأن الجزائر مؤهلة لتطوير مجالات وأنشطة "الاقتصاد الأزرق" بكفاءة واستغلالها الاستغلال الأمثل، لكونها تطل على البحر المتوسط وسواحلها تمتد لمسافة ليست بالقليلة، فضلا عن موقعها الاستراتيجي على طرق الملاحة البحرية الذي يطل على المسالك الدولية للسفن العابرة إلى أوروبا، كما يمكنها استهداف وتطوير الثروة السمكية من خلال تنفيذ العديد من المشاريع التنموية في هذا المجال، كالموانئ والأسواق ومخازن التبريد وتطوير أسطول الصيد، وكذلك الاستزراع السمكي وتنشيط الصادرات ما سيضع الدولة من بين الدول المهمة في الإنتاج السمكي، وبذلك تستطيع تحقيق نمو اقتصادي مع المحافظة على الموارد سواء سمكية أو طبيعية أو مائية مع توفير فرص للمواطنين.

2.4. نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى النتائج الموالية:

- يعتبر الاقتصاد الأزرق اقتصادا مناسباً لسياق وتحديات البلدان النامية وذلك من اجل الفعالية والاستخدام الأمثل للثروة البرية والبحرية مع احترام نزاهة الشروط البيئي.
- إن اعتماد مبادئ الاقتصاد الأزرق، يساعد الدول النامية في التقليل من الضغط على الموارد المائية، بما في ذلك استنزاف الثروة السمكية والشعب المرجانية، وتدمير الموائل الطبيعية للأسماك وتآكل التنوع البيولوجي.
- على البلدان الساحلية، خاصة الجزائر استغلال موارد البحرية والسياحية، واعتبارها كأحد الدعائم في اقتصادها لأنه مدر للدخل ويوفر مناصب شغل.

- يتميز الاقتصاد الأزرق بعدة إيجابيات لخدمة الاقتصاد الوطني على رأسها: خلق فرص بيئية للجيل الحالي، خاصة وأن 90٪ من التجارة العالمية تتم عبر البحر، فيما تلعب البحار والمحيطات دورا رئيسيا في ربط الدول ببعضها البعض، فضلا إلى استغلال الثروة السمكية والتعدين.

3.4. التوصيات:

ومن خلال هذه الدراسة نأمل إلى تحقيق هذه الأهداف:

- التعرف على أصل وتعريف كلمة الاقتصاد الأزرق، ومجالاته.
- تناول أهم مبادئ الاقتصاد الأزرق، والتركيز على دور هذا الاقتصاد كمسار جديد وبديل للدول النامية.
- تسليط الضوء على أهمية الحفاظ على بيئة البحار والمحيطات المستدامة للتخفيف من حدة الفقر في العالم، وزيادة الأمن الغذائي، وحماية النظم الايكولوجية، ومعالجة تراجع التنوع الحيوي البيئي.
- تعزيز تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وخاصة الهدف 14 المتعلق بالحياة تحت الماء.
- إدراج السياحة الساحلية في الجزائر كأحد الأنشطة والقطاعات التجارية ذات الأولوية القصوى على المدى القصير والمتوسط.
- الاستراتيجية المحلية للتوجه نحو الاقتصاد الأزرق المستدام في الجزائر لا يجب أن يشمل فقط على الاقتصاد البحري، بل تتعداه إلى كل المسطحات المائية للجزائر (بحيرات، سدود...) وحتى المياه الجوفية.
- وأخيرا تقترح الدراسة انشاء منتدى الفكر الاستراتيجي للاقتصاد الأزرق المستدام للجزائر.
- وفي ضوء كل ما سبق توصي الدراسة بضرورة بلورة وبناء نموذج استراتيجي تنموي مستدام للاقتصاد الأزرق محليا، وربطه بأهداف التنمية المستدامة، والعمل على اسناد هذا النموذج إلى مركز وطني مختص.

5. قائمة المراجع:

1.5. قائمة المراجع باللغة العربية:

- شامية بن عباس، التوجه نحو الاقتصاد الأزرق... كمسار جديد لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر عبر البحر المتوسط، مجلة العلوم الإنسانية أم البواقي، العدد 6، 2019.
- العايب عبد الرحمن، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة (أطروحة دكتوراه)، جامعة فرحات عباس، الجزائر، 2010.
- الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية، الملتقى الدولي الثامن، جامعة الوادي، 2019.

- بن حميد نور الهدى، و زهيرة أفلغيز ، مقارنة الاقتصاد الأزرق والتنمية المستدامة " التعاون الدولي لتحقيق التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية"، اطروحة دكتوراه، جامعة جيجل ، 2019 .
- جحنيش عبد النور، (2011)، الحدود البحرية الجزائرية ، تاريخ الاسترداد 02, 2023 samedi، من <http://www.djazair.com>
- خلوفي سفيان، و كمال شريط ، الاقتصاد الأزرق المستدام ركيزة أساسية لبلورة نموذج استراتيجي تنموي جديد في الجزائر(تصور مقترح)، مجلة الاقتصاد و البيئة، العدد 4، 2021 .
- عامر ماهر عبد العزيز، (2020) ، الاقتصاد الأزرق المستدام و تخطيط الحيز البحري في البحر الأحمر و خليج عدن، عمان الأردن: الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر و خليج عدن.
- غربي ياسين سي الاخضر، و سهام محمدي . (2019). مستقبل واعد لتبني الاقتصاد الأزرق المستدام كبديل للدول النفطية الساحلية – دراسة حالة الجزائر نموذج. ملتقى الدولي:الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية و تحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية، الجزائر .
- NDOUTOUM Jean-Pierre. (2019). Économie bleue: une opportunité de résilience et d'adaptation aux changements climatiques pour les PEID. Canada.
- amina, l., & brainis, a. (2022). The blue economy under the Convention on Law of the Sea. مجلة (1)6, هيرودوت للعلوم الإنسانية والاجتماعية
- Benoit, K. (2021). Analyse des effets du capital humain sur le revenu et la pauvreté dans les pays en développement(these PHD), france, UNIVERSITÉ DE SHERBROOKE/École de Gestion.
- SIOUI, L. (2014). POUR UNE APPROCHE PRAGMATIQUE ET OPÉRATIONNELLE DE LA MOBILITÉ DURABLE : CONCEPT, MÉTHODES ET OUTILS(these doctorat), ÉCOLE POLYTECHNIQUE DE MONTRÉAL, UNIVERSITÉ DE MONTRÉAL.